وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء ، 01 مارس 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع على آمال النمو في الصين وزيادة الطلب على الوقود

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس الثلاثاء مدعومة بآمال في أن يؤدي انتعاش اقتصادي قوي في الصين إلى زيادة الطلب على الوقود، مما يخفف المخاوف بشأن زيادة أسعار الفائدة الأميركية التي تؤثر على الاستهلاك في أكبر اقتصاد في العالم، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر أبريل، والتي من المقرر أن تنتهي يوم الثلاثاء، بمقدار 39 سنتًا إلى 82.84 دولارًا للبرميل، ارتفع عقد مايو الأكثر نشاطا 63 سنتا إلى 82.67 دولارا للبرميل.

وبالمثل، ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 61 سنتًا لتصل إلى 76.29 دولارًا للبرميل.

كانت العقود الآجلة لخام برنت وغرب تكساس الوسيط تسير على الطريق الصحيح، مع ذلك، لخسائر شهرية بنحو 2.2 ٪ و3.8 ٪ على التوالي، مع احتمال تعرض خام غرب تكساس الوسيط لسلسلة من الانخفاضات على مدى أربعة أشهر. عززت توقعات انتعاش الطلب في الصين المكاسب، مع انتظار السوق للبيانات الرئيسة خلال اليومين المقبلين، وتوقع اقتصاديون نمو نشاط المصانع في ثاني أكبر اقتصاد في العالم في فبراير، وقال محللو جي بي مورجان في مذكرة للعملاء: «إن التعافي الاقتصادي الصيني سيدفع طلبها على السلع إلى أعلى مع وضع النفط لتحقيق أقصى استفادة».

حافظ محللو النفط في جي بي مورجان على متوسط توقعاتهم لعام 2023 لعقود خام برنت الآجلة عند 90 دولارًا للبرميل. ومع ذلك، فإن التهديد بمزيد من الزيادات في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بعد الطلبيات الجديدة الأقوى من المتوقع للسلع الرأسمالية الأساسية المصنعة في الولايات المتحدة في يناير، حد المكاسب، حيث قال محافظ الاحتياطي الفيدرالي الأميركي فيليب جيفرسون إن التضخم في الخدمات ظل «مرتفعًا بعناد».

وقال محللو أبحاث ايه ان زد في مذكرة للعملاء «إن أرقام التضخم الأقوى من المتوقع أثارت مخاوف بشأن المزيد من الزيادات في أسعار الفائدة، الأمر الذي أدى بالفعل إلى كبح الطلب في الولايات المتحدة».

سيترقب السوق أحدث بيانات مخزونات النفط الأميركية المقرر صدورها من مجموعة صناعة معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء وإدارة معلومات الطاقة الحكومية يوم الأربعاء للحصول على مزيد من مؤشرات الطلب.

وتوقع المحللون نمو مخزونات الخام بمقدار 400 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 24 فبراير، وهو ما سيمثل الأسبوع العاشر على التوالي من الزيادة، كما قدر محللون أن مخزونات البنزين ارتفعت بنحو 700 ألف برميل، كان من المتوقع أن تكون مخزونات المقطرات، والتي تشمل الديزل وزيت التدفئة، قد انخفضت بنحو 500 ألف برميل الأسبوع الماضي.

وقال إدوارد مويا المحلل في وساطة النفط، أواندا في ملاحظة أن أي إشارات على تحسن الطلب ستوفر حافزًا لإرسال خام غرب تكساس الوسيط أعلى مستوى الأسبوع الماضي عند 77.51 دولارًا.

كما ارتفعت أسواق الأسهم الأوروبية يوم الثلاثاء، وبدأت الأسبوع الجديد بإيجابية حيث ينتظر المستثمرون بيانات التضخم الإقليمية لتقديم أدلة على مسار أسعار الفائدة على المدى القريب.

أغلقت الأسهم الأوروبية على انخفاض حاد الأسبوع الماضي بعد القيادة السلبية في وول ستريت بعد أن أظهرت البيانات أن مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي نما أكثر من المتوقع في يناير، مما يوفر للبنك المركزي الأميركي مزيدًا من المجال لمواصلة رفع أسعار الفائدة.

سيكون التضخم أيضًا القضية الرئيسة في أوروبا هذا الأسبوع، حيث من المقرر صدور البيانات الأولية لشهر فبراير من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا يومي الثلاثاء والأربعاء، ومن المتوقع على نطاق واسع رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في الاجتماع القادم للبنك المركزي الأوروبي في منتصف مارس، ولكن ما يلي غير مؤكد، وبالتالي ستتم مراقبة بيانات هذا الأسبوع عن كثب.

تقوم الأسواق حاليًا بتسعير 75 نقطة أساس أخرى من التحركات في منطقة اليورو قبل نهاية الصيف، في أماكن أخرى، سيراقب المستثمرون التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين، بعد أن حذرت واشنطن بكين من عواقب وخيمة إذا قدمت أسلحة لدعم الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة أنه بالإضافة إلى الرياح المعاكسة، قفزت مخزونات النفط الخام الأميركية إلى أعلى مستوى منذ مايو 2021 الأسبوع الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت العقود الآجلة للذهب بنسبة 0.2 ٪ لتصل إلى 1،819.85 دولار للأونصة، بينما ارتفع اليورو / الدولار بنسبة 0.1 ٪ عند 1.0559.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الطلب على النفط سيرتفع بمقدار مليوني برميل يوميًا في عام 2023، بزيادة 100 ألف برميل يوميًا عن توقعات الشهر الماضي إلى مستوى قياسي بلغ 101.9 مليون برميل يوميًا، مع قيام الصين بتكوين 900 ألف برميل يوميًا من الزيادة. وقالت الوكالة التي تتخذ من باريس مقراً لها، إن الصين ستشكل ما يقرب من نصف نمو الطلب على النفط في عام 2023 بعد تخفيف قيود كوفيد19.

فيما قالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات النفط الخام الأميركية قفزت الأسبوع الماضي بمقدار 16.3 مليون برميل إلى 471.4 مليون برميل، وهو أعلى مستوى منذ يونيو 2021. وتعزى الزيادة الأكبر من المتوقع إلى حد كبير إلى تعديل البيانات والتي قال محللون إنها خففت من تأثير ذلك على أسعار النفط.

وقال خبراء السوق من المتوقع أن تتأرجح أسعار النفط في نطاق ضيق، محصورة بين ديناميكيات العرض والطلب المتباينة، في حين أن الارتفاع المطرد في إنتاج الولايات المتحدة وتضخم المخزونات جنبًا إلى جنب مع الانتعاش الواسع للدولار الأميركي يعملان كرياح معاكسة لأسعار النفط، لا تزال قصة انتعاش الطلب القوي من الصين واحتمالات خفض الإنتاج المرتبط بروسيا ترفع أسعار النفط.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إنه سيتم إغلاق نحو مليون برميل يوميًا من إنتاج النفط بنهاية الربع الأول، في أعقاب الحظر الأوروبي على الواردات المنقولة بحراً وعقوبات الحد الأقصى للأسعار الدولية. وفرض الاتحاد الأوروبي حظرا على واردات منتجات النفط الروسية اعتبارًا من الخامس من فبراير لتتماشى مع عقوباته السابقة على النفط الخام في إطار جهود معاقبة موسكو على غزوها لأوكرانيا في 24 فبراير من العام الماضي.

تمكنت روسيا إلى حد كبير من الالتفاف حول الحظر الأوروبي على شراء نفطها الخام، وتحويل التدفقات بشكل أساسي إلى الهند والصين، وإن كان ذلك بأسعار أقل بكثير من معايير الخام العالمية السائدة مثل برنت وغرب تكساس الوسيط وعمان / دبي.

لكن من المحتمل أن تكون قصة مختلفة مع إعادة توجيه صادرات المنتجات، بالنظر إلى أن الصين والهند مصدران مهمان للوقود ومستوردان ضئيلان نسبيًا، ومع ذلك، هناك فرص لتدفق المنتجات الروسية إلى كل من الصين، أكبر مستورد للخام في العالم، والهند، ثاني أكبر مستورد للنفط في آسيا.

وخفضت أوبك أيضا توقعاتها لنمو المعروض من المنتجين خارج المنظمة في 2023 إلى 1.4 مليون برميل يوميا، من 1.5 مليون برميل يوميا الشهر الماضي، مستشهدة بتوقعات أقل من روسيا والولايات المتحدة، وقالت روسيا الأسبوع الماضي إنها ستخفض إنتاجها النفطي 500 ألف برميل يوميا في مارس بعد أن فرض الغرب سقوف أسعار على النفط والمنتجات النفطية الروسية خلال غزوها لأوكرانيا.

وقالت أوبك، التي كانت تتوقع بالفعل انخفاضا في الإنتاج الروسي في 2023، في التقرير إنها تتوقع الآن أن ينخفض الإنتاج الروسي بمقدار 900 ألف برميل يوميا هذا العام، انخفاضا من انخفاض قدره 850 ألف برميل يوميا كان متوقعا الشهر الماضي.

رغم المحفزات الصعودية .. أسعار النفط تسجل رابع خسارة شهرية في فبراير

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

سجلت أسعار النفط الخام رابع خسارة شهرية على التوالي في شباط (فبراير)، على الرغم من وجود بعض المحفزات الصعودية التي تلوح في الأفق في آذار (مارس) الجاري، فيما سجلت المخزونات النفطية ثمانية أسابيع من النمو المتوالي.

ورغم ذلك، تتلقى أسعار النفط الخام دعما قويا خلال العام الجاري من تمسك تحالف دول «أوبك +» بتخفيضات الإمدادات وتقليص المعروض النفطي، الذي يتزامن مع النمو المحدود لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة، بينما على جانب الطلب تتفاءل السوق بشدة مع إعادة فتح الصين، ما جعل مؤسسة أبحاث «بوفا» الدولية تتوقع أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت 88 دولارا للبرميل في 2023 و90 دولارا للبرميل في 2024.

وفى ظل الصراع الروسي - الغربي، أوقفت روسيا صادرات النفط إلى بولندا عبر خط الأنابيب، لكن بولندا أكدت أن روسيا لا تمثل سوى 10 في المائة من الإمدادات، وستستفيد من مصادر أخرى لاحتياجات مصافيها.

ومن المرجح أن تتعافى أسعار النفط الخام بوتيرة سريعة خلال العام الجاري مع خفض الإنتاج الروسي بنحو 500 إلى 600 ألف برميل ردا على العقوبات الغربية، كما تكتسب حركة السفر والتنقل في منطقة آسيا زخما خلال الأشهر الـ18 المقبلة.

وبحسب تقارير دولية، فإنه إذا تجنبت أوروبا والولايات المتحدة مخاوف وتوقعات الركود فقد يزيد استهلاك النفط العالمي على أساس سنوي بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا في 2023 و1.4 مليون برميل يوميا في 2024.

ويقول مختصون نفطيون، إن نقص الاستثمار الهيكلي في قطاع الطاقة سيؤدي إلى زيادات محدودة في العرض، مشيرين إلى أن أسعار النفط تتلقى دعما أيضا من زيادة الانضباط الرأسمالي في صناعة النفط العالمية.

ورجح المختصون عدم حدوث ارتفاع كبير في أسعار النفط، لكن لا يزال هذا ممكنا إذا واجهت روسيا أو منتج آخر اضطرابا كبيرا، مشيرين إلى توقع بنك «ستاندرد تشارترد» أن يسجل متوسط سعر خام برنت مستوى 91 دولارا للبرميل خلال العام الجاري و98 دولارا للبرميل في العام المقبل.

وفى هذا الإطار، ذكر لـ»الاقتصادية» سيفين شيميل مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، أن تقلبات أسعار النفط الخام مستمرة في ظل وجود عدد من العوامل القوية في السوق ومتضادة التأثير، موضحا أنه في غياب أي أحداث جيوسياسية كبيرة سيكون من الصعب على أسعار النفط اختراق مائة دولار هذا العام.

ونوه إلى أن ميل الأسعار إلى الانخفاض يرجع إلى مخاوف التجار من ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، التي تفوقت في تأثيرها على حدوث انتعاش في الطلب في الصين، لافتا إلى شعور المستثمرين بالقلق من أن بيانات التضخم الأخيرة في الولايات المتحدة ستجبر مجلس الاحتياطي الفيدرالي على الاستمرار في رفع أسعار الفائدة، ما يعيق الطلب على النفط الخام مع تباطؤ الاقتصاد.

من جانبه، قال لـ»الاقتصادية» روبين نوبل مدير شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، إن الطلب الصيني وراء استعادة وتيرة المكاسب نسبيا في سوق النفط، حيث تظهر البيانات الصادرة من الصين ازدهارا في التنقل منذ أن رفعت الدولة تدابير احتواء فيروس كورونا، مشيرا إلى أن السوق النفطية تضع عينيها نصب عدد من العوامل المهمة، في مقدمتها توقعات الإمدادات من روسيا وإعادة فتح الصين ومسار السياسة النقدية.

وأشار إلى تقارير دولية رصدت أن دول شمال إفريقيا أصبحت منفذا رئيسا لتصدير الديزل الروسي وغيره من المنتجات البترولية بعد أن دخل الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على واردات الوقود الروسي حيز التنفيذ في أوائل فبراير الماضي، حيث بدأت الدول الإفريقية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وكذلك تركيا في الحصول على مزيد من الوقود الروسي حتى قبل الحظر الغربي.

من ناحيته، أوضح لـ»الاقتصادية» ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أنه لم تتضح بعد التأثيرات الكاملة والحقيقية للعقوبات الغربية في الإمدادات الروسية من النفط، حيث يرى بعض المراقبون أن الاتحاد الأوروبي ربما لا يكون صارما للغاية في إزالة كل براميل النفط الروسي من السوق، كما يأخذ الاتحاد في الحسبان ضرورة تجنب حدوث اضطراب كبير في تجارة النفط العالمية ويعمل على تحقيق هدف الدول الغربية وهو معاقبة موسكو مع الحفاظ على تدفق نفطها حول العالم.

وأشار إلى أن حظر الاتحاد الأوروبي – الذي بدأ من 5 فبراير - شمل الواردات المنقولة بحرا من المنتجات النفطية الروسية المكررة ونحو مليون برميل يوميا من الديزل الروسي والنفتا وأنواع الوقود الأخرى، التي تحتاج إلى فتح أسواق جديدة إذا أرادت موسكو الاستمرار في الحفاظ على عائداتها المالية من تجارة النفط، ولذا قطعت خطوات ناجحة بالفعل في أسواق آسيا.

بدورها، بينت لـ»الاقتصادية» جولميرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، أن الارتفاعات السعرية للنفط قائمة بقوة في السوق مع استمرار التقلبات، لكن خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت سجلا خسارة للشهر الرابع على التوالي، وذلك على الرغم من وجود بعض المحفزات الصعودية. ولفتت إلى ترقب السوق صدور بيانات اقتصادية صينية جديدة «خاصة قراءات النشاط الصناعي» ومخزونات الخام الأمريكية وقد يشهد خام غرب تكساس الوسيط بعض الدعم الإضافي إذا عكست مخزونات النفط الأمريكية الاتجاه بعد ثمانية أسابيع متتالية من الارتفاعات، رغم أن البيانات الأولية لا تزال تشير إلى زيادة طفيفة في المخزونات.

من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار، سجلت أسعار النفط الخام ارتفاعا أمس، بمقدار 39 سنتا، مدعومة بالتفاؤل بشأن ارتفاع الطلب على الوقود في الصين، التي تحقق انتعاشة اقتصادية قوية.

وتعلق الأسواق الآسيوية آمالا كبيرة على ارتفاع الطلب على الوقود في الصين، لتعويض المخاوف بشأن زيادة أسعار الفائدة الأمريكية، التي تسببت بضعف الاستهلاك في أكبر اقتصاد في العالم.

وكانت أسعار النفط الخام أغلقت الإثنين 27 فبراير، على تراجع دفع بخام برنت إلى أقل من 83 دولارا للبرميل على الرغم من أنها شهدت تداولا مرتفعا على مدار ثلاث جلسات قبل هبوطها.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت، تسليم أبريل 2023، التي من المقرر أن تنتهي صلاحيتها الثلاثاء، إلى 83.10 دولار للبرميل.

في الوقت نفسه، ارتفعت العقود الآجلة لمايو 2023، وهي الأكثر نشاطا، بنحو 63 سنتا إلى 82.67 دولار للبرميل كما سجلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الأمريكي ارتفاعا بمقدار 61 سنتا، إلى 76.34 دولار للبرميل. يشار إلى العقود الآجلة لخامي برنت وغرب تكساس الوسيط كانت على المسار الصحيح، لكنها سجلت خسائر شهرية بنحو 2.2 في المائة و3.8 في المائة على التوالي، ومن المرجح أن يحقق خام غرب تكساس الوسيط سلسلة من الانخفاضات لمدة أربعة أشهر.

وخلال فبراير الجاري، عززت توقعات انتعاش الطلب في الصين من مكاسب أسعار النفط الخام، في توقيت ينتظر فيه السوق البيانات الرئيسة خلال اليومين المقبلين، وفق ما جاء في استطلاع أجرته «رويترز» مع محللين اقتصاديين.

وقال محللو «جي بي مورجان»، إن الانتعاش الاقتصادي الصيني سيدفع الطلب على السلع هناك إلى الأعلى، مع وضع النفط في مكانة يستفيد منه أكثر من غيره، متوقعين أن يظل متوسط أسعار النفط الخام خلال العام الجاري 2023 عند 90 دولارا للبرميل.

وعلى الرغم من هذا التفاؤل، فإن المخاوف المتعلقة بمزيد من الارتفاعات في أسعار الفائدة الأمريكية تهدد بالحد من المكاسب، خاصة مع تصريحات رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن «استمرار الارتفاع العنيد للتضخم».

ويرى محللو «إيه أن زد» أن ارتفاع أرقام التضخم يثير المخاوف بشأن مزيد من الزيادة في أسعار الفائدة، ما يحدث بالفعل ويؤثر في الطلب الأمريكي.

وبشأن مخزونات النفط الاستراتيجية، يتوقع المحللون ارتفاعها بنحو 400 ألف برميل خلال الأسبوع المنتهي في 24 شباط (فبراير)، بينما توقع آخرون أن تصل الزيادة إلى 700 ألف برميل.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 81.64 دولار للبرميل الإثنين مقابل 82.04 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة، حقق أول انخفاض عقب ارتفاعات سابقة، وإن السلة خسرت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 82.02 دولار للبرميل.

بدعم إمدادات نيجيريا .. ارتفاع إنتاج «أوبك» 150 ألف برميل يوميا خلال فبراير

الاقتصادية

ارتفع إنتاج «أوبك» من النفط في شباط (فبراير) الماضي مدعوما بتعافي الإمدادات النفطية في نيجيريا، على الرغم من التزام كبار منتجي النفط باتفاق تحالف «أوبك +» الأوسع نطاقا على خفض الإنتاج لدعم السوق.

وأظهر مسح لـ»رويترز»، أن منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ضخت 28.97 مليون برميل يوميا في الشهر الجاري بزيادة قدرها 150 ألف برميل يوميا عن يناير. ولا يزال الإنتاج منخفضا بأكثر من 700 ألف برميل يوميا منذ سبتمبر.

وتعاني نيجيريا سرقة النفط الخام ومشكلات أمنية في منطقتها المنتجة للنفط، ما يضر بالإنتاج.

ووجد المسح أن عديدا من مصادر تدفق النفط الخام أنتجت كميات أكثر في فبراير، على الرغم من أن إنتاج نيجيريا، وهي أكبر منتج للنفط في إفريقيا، ما زال دون الهدف الذي وضعته «أوبك».

وزاد إنتاج «أوبك +»، وهي مجموعة بلدان «أوبك»، إضافة إلى حلفاء آخرين، في معظم فترات 2022 مع تعافي الطلب من الجائحة. لكن مع تراجع أسعار النفط في نوفمبر، أعلنت المجموعة أكبر خفض للإنتاج المستهدف منذ بداية جائحة كوفيد - 19 في 2020.

وقررت «أوبك +» خفض مستوى الإنتاج المستهدف بمليوني برميل يوميا، من بينها نحو 1.27 مليون برميل يوميا من الدول العشر الأعضاء في «أوبك». وظلت المستويات المستهدفة دون تغيير في فبراير.

ومع تعافي إنتاج النفط في نيجيريا الشهر الجاري، بلغ معدل الامتثال للاتفاق 169 في المائة، فيما يتعلق بخفض الإنتاج الذي تعهدت به الدول، حسبما أفاد المسح، مقابل 172 في المائة في يناير.

ولا يزال إنتاج النفط أقل من المستويات المستهدفة لأن كثيرا من الدول المنتجة، ولا سيما نيجيريا وأنجولا، تفتقر إلى القدرة على الضخ بالمستويات المتفق عليها.

ووجد المسح أن الدول العشر الأعضاء في «أوبك»، الملزمة بخفض الإنتاج، ضخت أقل من المستوى المستهدف للمنظمة بنحو 880 ألف برميل يوميا. وبلغ العجز في يناير 920 ألف برميل يوميا.

وأظهر المسح أن إنتاج النفط في نيجيريا سجل أكبر زيادة في «أوبك» بواقع 100 ألف برميل يوميا في فبراير، لتقترب البلاد من بلوغ الهدف المتمثل في زيادة إنتاجها إلى 1.6 مليون برميل يوميا في هذا الربع.

وجاء العراق، وهو ثاني أكبر منتج للنفط الخام في «أوبك»، في المرتبة الثانية من حيث زيادة الإنتاج بعد نيجيريا.

وأفادت بيانات رفينيتيف أيكون وشركات أخرى تتبع حركة النفط بأن العراق رفع حجم صادراته من النفط المستخرج من جنوب البلاد في الشهر الجاري، ما عوض الانخفاض في صادراته من شمال البلاد عبر ميناء جيهان التركي، الذي توقف العمل به لفترة قصيرة بسبب الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية.

وخلص المسح إلى أن السعودية والكويت والإمارات، الأعضاء في «أوبك»، أظهرت التزاما قويا بالإنتاج المستهدف بموجب اتفاق «أوبك +».

وسجلت أنجولا أكبر تراجع في إنتاج النفط قدره 80 ألف برميل يوميا، وذلك بسبب برنامج للتصدير محدود نسبيا وعمليات الصيانة في حقل داليا النفطي.

تراجع إنتاج روسيا من الغاز 10.7 ٪ في يناير .. 62.7 مليار متر مكعب

الاقتصادية

انخفض إنتاج روسيا من الغاز الطبيعي في يناير 10.7 في المائة إلى 62.7 مليار متر مكعب، بحسب ما نقلته صحيفة فيدوموستي عن مصادر مطلعة على إحصائيات وزارة الطاقة الروسية.

وبحسب «رويترز»، قال أحد المصادر للصحيفة إن الجزء الأكبر من التراجع كان من نصيب شركة غازبروم التي لديها نحو 15 في المائة من احتياطيات الغاز العالمية.

في المقابل، قال كلاوديو ديسكالزي الرئيس التنفيذي لشركة الطاقة الإيطالية «إيني إس بي إيه» إن أمام أوروبا فترة تراوح بين عامين وثلاثة أعوام حتى تتمكن من الاستغناء عن الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي بشكل كامل، مشيرا إلى أن الأسعار ربما تعاود الارتفاع مجددا.

وقال ديسكالزي إن أسعار الغاز تراجعت في الأشهر الأخيرة، لكنها قد تعاود الارتفاع مرة أخرى «بمجرد البدء في إعادة ملء المستودعات الأوروبية».

وفي مقابلة مع تلفزيون بلومبيرج، أضاف ديسكالزي أن الوضع: «سيستغرق من نحو عامين إلى ثلاثة أعوام حتى تتمكن أوروبا من استبدال الغاز الروسي بشكل كامل».

واستطرد ديسكالزي قائلا، إن مجموع ما ستستورده أوروبا من روسيا هذا العام سيبلغ نحو 60 مليار متر مكعب أقل مما استوردته عام 2022، وإن: «التحدي الكبير الذي سيبدأ بدءا من مارس المقبل هو تمكنها من إيجاد الغاز الذي سيحل محله».

تقرير دولي: نمو استهلاك الغاز في الصين يهدد تدفق الإمدادات في أوروبا

الاقتصادية

أظهر تقرير دولي، أن نمو استهلاك الغاز الطبيعي في الصين بأكثر من التوقعات، أخطر على تدفق الإمدادات في أوروبا، من التوقف التام للإمدادات من روسيا خلال العام الحالي. وذكر التقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية أنه في حين يسيطر الغموض على الطلب الصيني على الغاز، فإن سيناريو نمو هذا الطلب يشير إلى زيادة واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال خلال العام الحالي 35 في المائة سنويا، إذا استمر تراجع الأسعار ونمو الاقتصاد الصيني بسرعة. وأضافت أن هذا السيناريو سيؤدي إلى زيادة التنافس العالمي على شراء الغاز، ما يمكن أن يدفع الأسعار للارتفاع إلى المستويات غير المقبولة التي وصلتها في الصيف الماضي. وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن الصين تخلت عن القيود الصارمة لاحتواء فيروس كورونا المستجد، التي كبحت الطلب الصيني على الطاقة في العام الماضي، ما ساعد أوروبا على استيراد كميات قياسية من الغاز الطبيعي المسال من مختلف أنحاء العالم. وساهم هذا التطور مع إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة والطقس المعتدل نسبيا في الشتاء الحالي ومشتريات الغاز الطبيعي المسال في تجنيب أوروبا أزمة طاقة حادة خلال الشتاء، مع النقص الحاد في إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى القارة على خلفية الحرب الروسية ضد أوكرانيا. وأدى هذا إلى تراجع أسعار الغاز الطبيعي العالمية بأكثر من 80 في المائة، مقارنة بمستوياتها القياسية في الصيف الماضي.

في الوقت نفسه، فإن تسارع النمو الاقتصادي في الصين خلال العام الحالي، سيؤدي إلى زيادة احتياجاتها من الطاقة، لكن السؤال هو هل سيؤدي ذلك إلى ارتفاع مشتريات الصين من الغاز إلى المستويات العالية التي تم تسجيلها في الأعوام السابقة.

والفارق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لتقديرات صافي واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال خلال العام الحالي يصل إلى 40 مليار متر مكعب، وهو ما يعكس حالة الغموض، التي تحيط بالطلب الصيني على الغاز.

وسيكون الحد الأقصى لتقديرات واردات الصين من الغاز الطبيعي أعلى من المستوى القياسي السابق المسجل في 2021. وتعادل الفجوة بين الحدين الأقصى والأدنى لتقديرات الطلب الصيني نحو 8 في المائة من إجمالي استهلاك أوروبا من الغاز الطبيعي خلال العام الحالي.

أسعار النفط تصعد بدعم من آمال النمو في الصين

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الثلاثاء، مدعومة بالآمال في أن يؤدي انتعاش اقتصادي قوي في الصين إلى زيادة الطلب على الوقود مما يُهدئ المخاوف بشأن زيادة أسعار الفائدة الأميركية التي تؤثر على الاستهلاك في أكبر اقتصاد في العالم.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت لشهر أبريل (نيسان) والتي انتهت أمس، 39 سنتا إلى 82.84 دولار للبرميل، وصعدت العقود الأكثر نشاطا لشهر مايو (أيار) 1.4 في المائة إلى 83.27 دولار للبرميل بحلول الساعة 14:53 بتوقيت غرينيتش.

وارتفعت أيضا العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.8 في المائة إلى 77.19 دولار للبرميل. وسجل خام برنت خسائر شهرية بنحو 2.2 في المائة، كما سجل خام غرب تكساس الوسيط خسائر شهرية أيضا بنحو 3.8 في المائة، ومن المرجح أن يصل لأدنى مستوى له في أربعة شهور.

وعززت التوقعات بانتعاش الطلب في الصين المكاسب مع ترقب السوق لبيانات رئيسية خلال اليومين المقبلين. وتوقع اقتصاديون استطلعت «رويترز» آراءهم نمو نشاط المصانع في ثاني أكبر اقتصاد في العالم في فبراير (شباط).

وقال محللون في جيه بي مورغان في مذكرة للعملاء: «الانتعاش الاقتصادي في الصين سيرفع طلبها على السلع، وسيحقق النفط أكبر مكاسب». وأبقى محللو النفط في جيه بي مورغان على متوسط توقعاتهم للعقود الآجلة لخام برنت لعام 2023 عند 90 دولارا للبرميل.

من جانبه، يرى بنك غولدمان ساكس أن التعافي القوي للطلب على الوقود في الصين، وثبات حجم الإمدادات من منتجين ليسوا أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) سيدفعان سوق النفط إلى العجز في النصف الثاني من العام الحالي، مما يدفع «أوبك» إلى التراجع عن خفض الإنتاج في اجتماع يونيو (حزيران). واتفقت «أوبك بلس»، التي تضم «أوبك» وحلفاء منهم روسيا، في أكتوبر (تشرين الأول) على خفض أهداف إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميا حتى نهاية 2023.

وقال البنك في مذكرة بتاريخ يوم الأحد إنه يتوقع ارتفاع أسعار النفط تدريجيا إلى 100 دولار للبرميل بحلول ديسمبر (كانون الأول)، بافتراض زيادة إنتاج «أوبك» مليون برميل يوميا في النصف الثاني. وأضاف البنك أنه إذا أبقت «أوبك» على إنتاجها الحالي، فمن المحتمل أن يصل سعر برنت إلى 107 دولارات للبرميل في ديسمبر، ويستمر في الارتفاع بعد ذلك.

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان هذا الشهر إن اتفاق «أوبك بلس» الحالي بشأن إنتاج النفط سيظل ساريا حتى نهاية العام، مضيفا أنه لا يزال حذرا بشأن توقعات الطلب الصيني.

وتعتزم روسيا خفض إنتاجها من النفط الخام في مارس (آذار) بمقدار 500 ألف برميل يوميا، أو نحو 5 في المائة من الإنتاج.

وخفض بنك غولدمان ساكس توقعاته لسعر برنت في الربع الثاني من 2023 إلى 90 دولارا للبرميل مقابل تقدير سابق عند 105 دولارات للبرميل.

في الأثناء، قال ألكسندر ديوكوف الرئيس التنفيذي لشركة «غازبروم» الروسية أمس، إن خفض الإنتاج الروسي بواقع 500 ألف برميل يوميا اعتبارا من مارس يهدف إلى تحقيق التوازن في سوق النفط في مواجهة فائض في الإمدادات العالمية.

ونقلت وكالة «إنترفاكس» للأنباء عن ديوكوف قوله أيضا إنه يتوقع أن يدور سعر النفط في نطاق 80 دولارا إلى 110 دولارات للبرميل في 2023.

في غضون ذلك، أظهر مسح لـ«رويترز» أمس الثلاثاء، أن إنتاج «أوبك» من النفط ارتفع في فبراير، مدعوما بتعافي الإمدادات النفطية في نيجيريا على الرغم من التزام كبار منتجي النفط باتفاق تحالف «أوبك بلس» الأوسع نطاقا على خفض الإنتاج لدعم السوق.

وأظهر المسح أن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ضخت 28.97 مليون برميل يوميا في الشهر الجاري بزيادة قدرها 150 ألف برميل يوميا عن يناير (كانون الثاني)، ولا يزال الإنتاج منخفضا بأكثر من 700 ألف برميل يوميا منذ سبتمبر (أيلول).

النفط يتعزز فوق 82 دولارا ويتجاهل اضطرابات السوق

اندبندنت

ارتفعت أسعار النفط مدعومة بآمال النمو في الصين، حيث من المتوقع أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي القوي إلى زيادة الطلب على الوقود مما يهدئ المخاوف في شأن زيادة أسعار الفائدة الأميركية التي تؤثر في الاستهلاك في أكبر اقتصاد بالعالم.

وصعدت العقود الآجلة لخام «برنت» لشهر أبريل (نيسان) 39 سنتاً إلى 82.84 دولار للبرميل، وصعدت العقود الأكثر نشاطاً لشهر مايو (أيار) 63 سنتاً إلى 82.67 دولار للبرميل.

وارتفعت أيضاً العقود الآجلة لخام «غرب تكساس الوسيط» الأميركي 61 سنتاً إلى 76.29 دولار للبرميل.

خام «برنت»

في حين سجل خام «برنت» خسائر شهرية بنحو 2.2 في المئة، كما سجل خام «غرب تكساس الوسيط» خسائر شهرية أيضاً بنحو 3.8 في المئة ومن المرجح أن يصل إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر.

ترقب السوق

وعززت التوقعات بانتعاش الطلب في الصين المكاسب مع ترقب السوق لبيانات رئيسة خلال اليومين المقبلين. وتوقع اقتصاديون استطلعت وكالة «رويترز» آراءهم نمو نشاط المصانع في ثاني أكبر اقتصاد في العالم في فبراير (شباط). لأول مرة منذ ثلاثة أيام انخفضت الأسعار بسبب خوف المتعاملين من زيادة أسعار الفائدة في أميركا التي تفوقت في تأثيرها على علامات انتعاش الطلب في الصين.

ضغوط الانكماش

إلا أن وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» قد أعلنت عن بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني «أن التنمية في البلاد لا تزال تواجه ضغوطاً من انكماش الطلب وصدمة العرض وضعف التوقعات».

وصدر البيان في الجلسة الكاملة الثانية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني من 26 إلى 28 فبراير.

وناقش أكثر من 200 عضو باللجنة المركزية مسودة إصلاحات للحزب ومنظمات الدولة والتي سيدرسها المجلس الوطني الرابع عشر لنواب الشعب الصيني.

وتنطلق فعاليات المجلس الوطني الرابع عشر لنواب الشعب الصيني، وهو اجتماع سنوي للبرلمان تلتقي فيه آلاف الوفود من جميع أنحاء الصين في العاصمة بكين، يوم الأحد المقبل.

مخاوف التضخم

إلى ذلك يشعر مراقبون بالقلق من أن تدفع أرقام التضخم في أميركا البنك الفيدرالي إلى زيادة أسعار الفائدة، مما يعرقل الطلب على الخام مع تباطؤ النشاط الاقتصادي.

مكاسب النفط

إلى ذلك قال محللون في «جيه بي مورغان» في مذكرة للعملاء «الانتعاش الاقتصادي في الصين سيرفع طلبها على السلع وسيحقق النفط أكبر مكاسب».

في حين أبقى متخصصو النفط على متوسط توقعاتهم للعقود الآجلة لخام «برنت» لعام 2023 عند 90 دولاراً للبرميل.

وعلى صعيد متصل قال محللون في بنك «غولدمان ساكس» إن التعافي القوي للطلب على الوقود في الصين وثبات حجم الإمدادات من منتجين ليسوا أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» سيدفعان سوق النفط إلى العجز في النصف الثاني من العام الحالي، مما يدفع «أوبك» إلى التراجع عن خفض الإنتاج في اجتماع يونيو (حزيران).

واتفقت «أوبك+»، التي تضم «أوبك» وحلفاء منهم روسيا في أكتوبر (تشرين الأول) على خفض أهداف إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً حتى نهاية 2023.

وقال البنك في مذكرة أخيراً إنه يتوقع ارتفاع أسعار النفط تدريجاً إلى 100 دولار للبرميل بحلول ديسمبر (كانون الأول)، بافتراض زيادة إنتاج «أوبك» مليون برميل يومياً في النصف الثاني.

وأضاف البنك أنه إذا أبقت «أوبك» على إنتاجها الحالي فمن المحتمل أن يصل سعر «برنت» إلى 107 دولارات للبرميل في ديسمبر، ويستمر في الارتفاع بعد ذلك. في الوقت ذاته توقع الرئيس التنفيذي لمجموعة «فيتول» راسيل هاردي، ارتفاع الأسعار خلال النصف الثاني من 2023 إلى حدود 90 أو 100 دولار للبرميل، موضحاً أن الطلب حينها قد يبلغ مستوى تاريخياً.

وأضاف «المعروض سيواجه ضغوطاً نتيجة ارتفاع الطلب، إذ من المتوقع أن يرتفع الطلب على النفط هذا العام بنحو 2.2 مليون برميل يومياً مقارنة مع العام الماضي».

خطط الاستثمار الطويل

إلى ذلك أعلن الرئيس التنفيذي لمجموعة «فيتول» أنه على المدى الطويل فإن خطط الاستثمار الهائل في الطاقة المتجددة ستسرع الوصول إلى ذروة استهلاك النفط مع نهاية العقد، بحسب توقعاته. في الوقت ذاته تعتزم روسيا خفض إنتاجها من النفط الخام في مارس (آذار) بمقدار 500 ألف برميل يومياً، أو نحو خمسة في المئة من الإنتاج.

وقال ألكسندر ديوكوف الرئيس التنفيذي لشركة «غازبروم» الروسية إن خفض الإنتاج الروسي بواقع 500 ألف برميل يومياً اعتباراً من مارس يهدف إلى تحقيق التوازن في سوق النفط في مواجهة فائض في الإمدادات العالمية.

ونقلت وكالة «إنترفاكس للأنباء» عن ديوكوف قوله أيضاً إنه يتوقع أن يدور سعر النفط في نطاق 80 دولاراً إلى 110 دولارات للبرميل في 2023.

إنتاج الغاز

وأكدت مصادر مطلعة على إحصاءات وزارة الطاقة الروسية، أن إنتاج موسكو من الغاز انخفض في يناير (كانون الثاني) 10.7 في المئة على أساس سنوي إلى 62.7 مليار متر مكعب.

العقوبات الغربية تهدد بإضعاف الواردات الهندية من نفط روسيا

اقتصاد الشرق

يعاني مشترو النفط الروسي في الهند، الذي يُعد شريان حياة حيوي للكرملين على مدى الشهور الماضية، بسبب وطأة المطالب المرهقة والمتزايدة من قبل الجهات الممولة القلقة من انتهاك العقوبات الغربية على روسيا، وهي متاعب تخفض الصفقات وتنذر بإبطاء التدفقات القياسية مؤقتاً، على أقل تقدير، للبلد الآسيوي. أعلن مسؤولون تنفيذيون في مصافي النفط والبنوك أن الحاجة لإثبات امتثال الواردات الروسية لسقف سعر 60 دولاراً للبرميل الذي فرضته مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى تتطلب حالياً المزيد من الإجراءات، والتحقق من الفواتير الرسمية ووثائق التعاقد علاوة على بيانات الشحن والتأمين، وهي معلومات لم تكن تُطلب بالسابق. على إثر ذلك، تهرع مصافي النفط الهندية، حسبما ذكر مسؤولون تنفيذيون من اثنين من محطات معالجة مملوكة للحكومة ومصرفين، طلبوا عدم الإفصاح عن هوياتهم نظراً لأنه غير مصرح لهم بإصدار تصريحات علنية. وأضافوا أن عمليات التدقيق -يصفها مصرفيون بأنها تواكب اللوائح- قد تُبطئ سرعة صدور الموافقات وربما تؤثر سلباً على مشتريات الهند من خام روسيا.

بدائل النفط الروسي

لا يمثل التوقيت الحالي مفاجئة لموسكو. وفي ظل تنامي القيود تزداد حاجة المشترين أيضاً للحصول على إمدادات من البائعين ذوي الأمد الطويل على غرار المملكة العربية السعودية، التي تم العزوف عنهم لصالح مشتريات الخام الروسي لانتهاز الميزة السعرية على مدار العام 2022، من أجل الوفاء بالتزامات العقود المبرمة للسنة المالية المنتهية 31 مارس المقبل. عقب خسارة موسكو للسوق الأوروبية نتيجة لغزو أوكرانيا، باتت أكثر اعتمادية من أي وقت آخر على أكبر عميلين لنفطها في الهند والصين. وبذل الاتحاد الأوروبي قصارى جهده لوقف تدفقات النفط الروسي للمنطقة، والحد من قدرة مصارفه وشركات التأمين والشحن على التعامل مع التجارة الروسية. في هذه الأثناء، كان الهدف من وضع مجموعة السبع لسقف أسعار النفط يتمثل في الحفاظ على تدفق الخام الروسي إلى السوق مع خفض الإيرادات التي تدخل للكرملين، وتدعم آلة الحرب.

على صعيد مصافي تكرير النفط، فإن تفعيل هذا السقف ليس سهلاً على الدوام. وأكد مسؤولون تنفيذيون في مصفاة للنفط لـ»بلومبرغ» أن غالبية مشترياتهم من الخام الروسي تمت على أساس التسليم في الميناء، مما يضع في الحسبان السعر الإجمالي للشحنة بما فيها تكاليف الشحن والتأمين. وأضافوا أن هذا يُصعّب من عملية إثبات تكلفة الشحنة بمفردها على أساس ما يُطلق عليه مبدأ سعر التسليم على ظهر السفينة، وهو ما تطلبه البنوك.

مطالب المصارف

أكد المصرفيون أنهم يطلبون فقط ما يكفي لحماية أنفسهم من خرق القواعد واللوائح دون قصد. وتابعوا أن وصول المصافي والبنوك لطريق مسدود سينجم عنه تأخير التعاملات.

أوضح مسؤولون تنفيذيون في مصافي أن الهند، إحدى البؤر الكبرى للطلب الآسيوي، ستستمر في استيراد كميات هائلة من النفط الروسي بمستويات أقل. وأضافوا أن تدفقات الخام ربما تظل متأخرة في غضون الأسابيع المقبلة لصالح مشتريات أخرى.

تمت صفقات شراء الشحنات بالدولار الأمبركي، بالإضافة إلى الدرهم الإماراتي والروبل الروسي أيضاً.

شكراً